الذي حمل الطابع الرأسمالي، وذلك من طريق تطوير فروع الاساس التي لا يسرع رأس المال الخاص الى الاستثمار فيها، بواسطة شراء الاراضي ونهب الفلاحين العرب، وبواسطة خلق الظروف الطبيعية لاستيعاب العمّال اليهود، وبواسطة تشجيع أشكال الاقتصاد التعاوني وبواسطة تشجيع الرأسمال الصغير، بهدف وضعهم، مباشرة، في خدمة أصحاب رؤوس الاموال (ص ١٠٧).

وتناول الفصل الثالث، من الجزء الثاني، تطوّر الصناعة والمصارف. واستُهل الفصل بالتأكيد ان تطوّر الصناعة في فلسطين كان جوبه «بنفس المصاعب التي جابهت التطوّر في المستعمرات، والبلدان التابعة الاخرى: سوق داخلية ضيّقة، لأن قسماً كبيراً من الاقتصاد الزراعي كان طبيعياً (أي معدّاً للاستهلاك الذاتي)؛ ونقص في رؤوس الاموال؛ ونقص أكبر في رؤوس الاموال الموجّهة الى الصناعة؛ ونظام مواصلات في مستوى منخفض؛ ونقص في الأيدي العاملة الماهرة، بما في ذلك اصحاب الخبرة والتكنولوجيا» (ص ١١٥). وحدّدت الباحثة مميّزات الحالة الصناعية في فلسطين، العام ١٩٢٨، بما يمكن ايجازه في: الاعتماد، في الاساس، على العمل اليدوي؛ والعمل في مشاغل حرفية صغيرة لا تستخدم العمل المأجور مطلقاً؛ وقلة، وندرة، استثمارات الاموال في الصناعة؛ وتركيز المشاريع الصناعية، والحرفية، في فروع النسيج والاغذية؛ وارتباط الانتاج الزراعي بالصناعة الحرفية؛ وانشغال الورش، والحرف، الكثيرة بانتاج المواد الاستهلاكية، كالمخبوزات والثياب والاحذية؛ وتطوّر الصناعة، بالاساس، في تل ـ أبيب وحيفا، بينما كان التطوّر الصناعي في المدن الاخرى بطيئاً.

وحلّلت غوجانسكي أسباب، ودوافع، تسارع خطى التطوّر الصناعي في فلسطين، في فترة ما بين الحربين العالميتين، بأن النمو، والتسارع، تجلّيا في «اقامة مصانع جديدة، وكهربة البلاد، وبناء موانىء جديدة (افتتح ميناء حيفا، العام ١٩٣٣)، وتوسيع شبكة المواصلات» (ص ١٢٧). وأوضحت ان هذا التطوّر اتخذ ثلاثة اتجاهات رئيسة، هي: «١ ـ اقامة مصانع كبيرة، يمتلكها، في الغالب، رأسمال أجنبي، قامت بانتاج، وتصنيع، المواد الخام المحلية (البوتاس) او المستورد (النفط)؛ ٢ ـ اقامة مصانع، وفي الغالب ورش حرفية، لانتاج سلع صناعية استهلاكية للسوق المحلية، ولتقديم خدمات الصيانة الى السيارات، وما أشبه؛ ٣ ـ مصانع حلّت منتوجاتها محل الواردات، بما في ذلك آلات وتجهيزات تقنية وبضائع استهلاكية» (ص ١٢٧). كما انتشرت المصارف في تلك الحقبة، وبلغ عددها، في أواسط الثلاثينات، «٨٩ مصرفاً، خمسة منها مسجّلة خارج البلاد، و٦١ مصرفاً تجارياً وخمسة مصارف للرهونات، وسبع جمعيات تعاونية للتمويل» (ص ١٣٩). وبلغت قيمة الودائع في المصارف المحلية الرئيسة، سنة ١٩٤٥، ١٠٧٩٥ جنيهاً فلسطينياً (ص ١٤٢).

الزراعة الرأسمالية، وتحوّلات التركيب الاجتماعي

كان طبيعياً ان يترافق رأس المال في فلسطين مع ظهور الرأسمالية بمعناها التجاري، وتحويل المزيد من الفلاحين المنتجين، الذين عملوا، في السابق، في مزارعهم الصغيرة، الى عمّال بأجر في اقتصاد زراعي قائم على التخصص وادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة. وكان هذا الموضوع محور المعالجة في الفصل الرابع من الجزء الثاني، بالاضافة الى كل ما يتعلق برأسمالية الزراعة، وما يتعلق بها من تطوّرات في فلسطين، لا سيما شراء الاراضي من قبل المؤسسات الصهيونية. فبينما كانت الاراضي التي بحوزة اليهود، حتى سنة ١٩٢٠، تقدر بـ ٦٥٠ ألف دونم، بلغ مجموع ما في حوزتهم، في العام ١٩٤٥، ١٥٨٨٣٦٥ دونم. وقد تمّت عملية شراء الاراضي من قبل رأسماليين يهود ومؤسسات صهيونية (ص ١٥٩).

أمّا الفصل الخامس، فتناول التركيب الاجتماعي الحاصل جرّاء التطوّرات الاقتصادية وانعكاساتها على البنى الاجتماعية. واعتمدت الباحثة، في هذا المحور، على المعطيات الرقمية الخاصة بذلك. وفي هذا السياق، أشارت الى ان عدد السكان في فلسطين تضاعف ثلاث مرات بين العامين ١٩١٩ و١٩٤٧، نتيجة لهجرة اليهود، وللتكاثر الطبيعي للسكان المحليين، عرباً ويهوداً. فقد ازداد سكان فلسطين، في اثناء الانتداب البريطاني، ٣,٢ مرّة، كما وازداد عدد السكان العرب ٢,٤ مرة، بينما ازداد عدد اليهود ١١,٥ مرة، وارتفعت نسبتهم من تسعة بالمئة العام ١٩١٩، الى ٣٣ بالمئة العام ١٩٤٧، من مجموع السكان» (ص ٢٠١). وتمّ، في هذا